

Distr.: General
25 October 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف أن أحيل طيه تقييم عمل مجلس الأمن خلال فترة رئاسة جمهورية إندونيسيا في شهر
أيار/مايو ٢٠١٩ (انظر المرفق).
وقد أعدت البعثة الدائمة لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة هذا التقييم بعد مشاورات مع
الأعضاء الآخرين في المجلس.
وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ديان تريانسياه دجاني
سفير



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

تقييم عمل مجلس الأمن خلال فترة رئاسة جمهورية إندونيسيا (أيار/مايو ٢٠١٩)

مقدمة

في ظل رئاسة إندونيسيا في أيار/مايو ٢٠١٩، عقد مجلس الأمن ١٧ جلسة مفتوحة، بما في ذلك مناقشتان مفتوحتان، فضلا عن ١٠ مشاورات للمجلس بكامل هيئته و ٤ إحاطات في إطار مشاورات المجلس بكامل هيئته تحت بند "أي مسائل أخرى".

واتخذ المجلس أربع قرارات وافق على بيان رئاسي واحد وثلاثة بيانات صحفية. وشملت المناسبات المميزة المعقودة أثناء رئاسة إندونيسيا مناقشة مفتوحة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (التدريب وبناء القدرات) وبشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

ووفقا للممارسات التي تتبعها المنظمة، استهلّت إندونيسيا رئاستها بعرض برنامج العمل المؤقت لمجلس الأمن لذلك الشهر، الذي اعتمد أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته في ١ أيار/مايو ٢٠١٩.

أفريقيا

ليبيا

عقد مجلس الأمن ما مجموعه أربع جلسات بشأن ليبيا، منها جلستا مشاورات مغلقة بشأن ليبيا وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وجلستا إحاطة مفتوحتان بشأن مسائل تتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية في ليبيا وبالبعثة.

واستمع المجلس إلى إحاطة من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في ٨ أيار/مايو ٢٠١٩.

وأصدر المجلس، خلال مشاورات مغلقة بشأن ليبيا أجريت في ١٠ أيار/مايو، ورقة معلومات للصحافة، أعرب فيها عن قلقه إزاء انعدام الاستقرار في طرابلس وتدهور الحالة الإنسانية، وأعلن تأييده لجهود الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليبيا غسان سلامة، ودعا جميع الأطراف للعودة إلى الوساطة والالتزام بوقف إطلاق النار.

وحضر الممثل الخاص شخصيا إحاطة البعثة والمشاورات في ٢١ أيار/مايو لعرض المستجدات الحالة في ليبيا. وقدم أيضا رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا إحاطته بشأن عمل اللجنة. وكانت المرة السابقة التي قدم فيها الممثل الخاص إحاطة إلى المجلس في عام ٢٠١٧. وهو دعا المجلس إلى الوحدة والأطراف المتنازعة إلى السماح بمحنة إنسانية خلال شهر رمضان. وسلط وبعض أعضاء المجلس الضوء على انتهاك حظر الأسلحة القائم في ليبيا. ودعا أعضاء المجلس أيضا إلى وقف الأعمال العدائية والعودة إلى الحوار السياسي. وأكدوا مجددا دعمهم للممثل الخاص والبعثة.

السلام والأمن في أفريقيا/المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

في ١٦ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن السلام والأمن في أفريقيا لمناقشة تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وعرضت الأمانة العامة المساعدة لأفريقيا بينتو كيتا أحدث تقرير للأمين العام عن القوة المشتركة (S/2019/371). واستمع المجلس أيضا إلى إحاطات قدمها كل من وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في بوركينا فاسو ألفا باري؛ والممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بمالي ومنطقة الساحل بيير بويويا؛ والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل أنجيل لوسادا فرنانديث؛ والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يوري فيدوتوف.

وسلط مقدمو الإحاطات الضوء على خطورة الحالة الأمنية في المنطقة، التي تتسم بزيادة النشاط الإرهابي والتطرف، فضلا عن تدهور الحالة الإنسانية. ومن العوامل الأخرى التي تفاقم هذه الحالة، التشرذم وغياب الحكم وانعدام الفرص للشباب، والجريمة المنظمة. وشدد مقدمو الإحاطات أيضا على أهمية تفعيل القوة المشتركة، بما في ذلك عنصر الشرطة التابع لها. وأعرب وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في بوركينا فاسو أيضا عن تأييده لجهود الأمين العام الرامية إلى البحث في إمكانية تقديم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مزيد من الدعم إلى القوة المشتركة. وألقى مقدمو الإحاطات الضوء أيضا على ضرورة تكثيف الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية للجهود المنسقة التي تشمل الحد من الفقر والحكم الرشيد والتنمية والمساعدة الإنسانية.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للقوة المشتركة، وشددوا على أهمية أن يكون التمويل مستداماً ويمكن التنبؤ به. وأكدوا أيضا على ضرورة معالجة المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية وغيرها من الأسباب الجذرية للتطرف بما يكفل تحقيق الاستقرار الإقليمي على المدى الطويل. وبعد الجلسة، أصدر المجلس بيانا صحفيا رحب، في جملة أمور، بالخطوات الأخيرة التي اتخذتها دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في سبيل تفعيل القوة المشتركة على نحو كامل وفعال، وأثنى على الجهات المانحة لتعبئتها الدعم المقدم للقوة المشتركة، وأعرب عن عزمه على استكشاف توضيحات بشأن الدعم الذي يحتمل أن تقدمه البعثة المتكاملة إلى القوة المشتركة.

مالي

في ١٩ أيار/مايو، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا أدان فيه الاعتداء على مركبات البعثة المتكاملة في تمبوكتو وتيساليت، الذي أدى إلى مقتل أحد حفظة السلام من نيجيريا وجرح عدة أشخاص آخرين. وشدد أعضاء المجلس على أن الهجمات ضد حفظة السلام غير مقبولة ودعوا إلى محاسبة المسؤولين عن هذه الأفعال.

السودان وجنوب السودان

في ١٤ أيار/مايو، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٤٦٩ (٢٠١٩) الذي قرر فيه تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأببي ستة أشهر حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وأدلى ممثلا السودان وجنوب السودان ببيانات أمام المجلس.

السودان

في ٢١ أيار/مايو، أصدر المجلس بياناً صحفياً أدان فيه نهب مقر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة) في الجنية غرب دارفور في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٩. وأكد أعضاء المجلس شجب الهجمات على مرافق الأمم المتحدة وموظفيها وبأنها غير مقبولة، ودعوا إلى إجراء تحقيق سريع في هذه الحوادث وتسليم مواقع العملية المختلطة بشكل مسؤول.

جنوب السودان

في ٣٠ أيار/مايو، اتخذ المجلس، متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، القرار ٢٤٧١ (٢٠١٩)، الذي قرر فيه تجديد العمل بتدابير المجلس بشأن جنوب السودان حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٢٠، وتمديد ولاية فريق الخبراء حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠. واتخذ القرار بتصويت مسجل بأغلبية ١٠ أصوات مقابل لا شيء وامتناع خمسة أعضاء عن التصويت. وأدلى أعضاء المجلس ببيانات أثناء الجلسة، أعربوا فيها عن آرائهم بشأن تجديد العمل بتدابير المجلس بشأن جنوب السودان.

الصومال

عقد مجلس الأمن جلستين بشأن الصومال.

وفي ٢٢ أيار/مايو، قدم إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة في البلد كل من نائب الممثل الخاص للأمين العام والموظف المسؤول عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ريزدون زينغا، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال فرانسيسكو كايثانو خوسيه ماديرا، والأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ أورسولا مولر.

وقدم نائب الممثل الخاص للأمين العام والموظف المسؤول عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال معلومات محدثة إلى المجلس عن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والمستجدات السياسية والأمنية في البلد، والأعمال التحضيرية للانتخابات على أساس الاقتراع العام. وقدم الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إحاطة إلى المجلس بشأن تنفيذ الخطة الانتقالية، وتفعيل مفهوم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وتقرير رئيس الاتحاد الأفريقي عن الاستعراض المشترك الخامس بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وألقت الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ الضوء على الأثر الإنساني للجفاف المستمر، وعلى حالة المشردين داخليا، وزيادة المخاطر المتعلقة بالحماية في الصومال.

وأدان أعضاء المجلس الهجمات الأخيرة التي شنتها حركة الشباب، وأثنوا على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وسائر الجهات الفاعلة العاملة على تحقيق السلام والاستقرار في الصومال. كما شجّعوا الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء على إجراء حوار بناء. وأكد ممثل الصومال اتخاذ الحكومة الاتحادية في الصومال خطة إصلاح طموحة، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن. وأكد أن حركة الشباب لا تزال تمثل تهديداً يقوض الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية لتوفير الأمن، ولكن الدروس المستفادة من عملية بارير أظهرت أنه لو كانت القوات الصومالية ممولة ومجهزة ومدرّبة على نحو مناسب لكانت قادرة على أداء واجباتها.

وفي ٣١ أيار/مايو، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٤٧٢ (٢٠١٩)، الذي قرر فيه تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال سنة واحدة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٢٠. وأدلى بعض أعضاء المجلس ببيانات أثناء الجلسة رحبوا فيها بتمديد ولاية البعثة. وأدلى ممثل الصومال أيضا ببيان أمام المجلس، رحب فيه باتخاذ القرار.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٢٢ أيار/مايو، أجرى مجلس الأمن مشاورات مغلقة بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار بند "أي مسائل أخرى"، بناء على طلب بلجيكا وفرنسا. واستمع المجلس إلى إحاطة بالمستجدات قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح فرجينيا غامبا بعد الزيارة التي قامت بها إلى ذلك البلد من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ٥ أيار/مايو ٢٠١٩.

الشرق الأوسط

العراق

في ٢١ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن تقارير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. واستمع إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة البعثة جانين هينيس - بلاسشارت. وأدلى الممثل الدائم للعراق ببيان بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وعرضت الممثلة الخاصة تقرير الأمين العام (S/2019/365) وأطلعت المجلس على مستجدات التقدم المحرز في العراق في عدد من المجالات منها مكافحة الإرهاب ونقص المياه والفساد، التي يمكن أن تقوض مصداقية البلد واستجابته وفعاليته.

وعرضت الممثلة الخاصة تقريراً آخر للأمين العام (S/2019/352) وأطلعت المجلس على مستجدات مسائل المفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية.

وأشاد أعضاء المجلس بحكومة العراق فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، وشدد بعض الأعضاء على أهمية تمكين المرأة وضمان مشاركتها الكاملة في عمليات السلام والمصالحة.

واتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٤٧٠ (٢٠١٩) لتمديد ولاية البعثة سنة أخرى.

لبنان

في ١٤ أيار/مايو، أجرى المجلس مشاورات مغلقة بشأن لبنان للاطلاع على مستجدات الحالة السياسية وتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، استناداً إلى تقرير الأمين العام (S/2019/343) الذي قدم فيه استعراضاً وتقييماً لتنفيذ القرار منذ صدور تقريره السابق في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وتناول المستجدات حتى ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمتها وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام روزماري ديكارلو.

واتفق أعضاء المجلس على أن يصدر ورقة معلومات للصحافة بشأن لبنان بعد الجلسة فوراً لإعادة تأكيد حملة أمور منها دعم المجلس لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي وأمنه.

الجمهورية العربية السورية

عقد المجلس ما مجموعه خمس جلسات بشأن الجمهورية العربية السورية بينها ثلاث مشاورات مغلقة وجلسات إحاطة مفتوحتان.

وفي ١٠ أيار/مايو، وبناء على طلب ألمانيا وبلجيكا والكويت، بصفتها البلدان المشاركة في وضع المسودة الأولى للملف الإنساني للجمهورية العربية السورية، ناقش المجلس الحالة الإنسانية في إدلب في جلسة مشاورات مغلقة. وقدمت مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة رينا غيلاني إحاطة إلى المجلس.

وفي ١٣ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة مشاورات غير رسمية بشأن اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، واستمع إلى إحاطة وفقاً لذلك قدمتها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح إي زومي ناكاميتسو.

وفي ١٧ أيار/مايو، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة، بناء على طلب البلدان المشاركة في وضع المسودة الأولى للملف الإنساني للجمهورية العربية السورية، من أجل مناقشة الحالة الإنسانية في الجزء الشمالي الغربي البلد. وقدم كل من وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارك لوكوك، إحاطة إلى المجلس. وأدلى أيضاً ممثلو تركيا وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية ببيانات أمام المجلس.

وفي ٢٨ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن الحالة الإنسانية واستمع إلى الأمانة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وأدلى ممثل الجمهورية العربية السورية أيضاً ببيان أمام المجلس.

وفي ٢٩ أيار/مايو، أجرى المجلس مشاورات مغلقة بشأن الملف السياسي، واستمع إلى المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا غير بيدرسن.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

عقد مجلس الأمن في ٢٢ أيار/مايو جلسة إحاطة ترأستها وزيرة خارجية إندونيسيا ريتنو مارسودي. واستمع المجلس إلى إحاطات قدمها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف والمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بيير كراينبول.

ووصف المنسق الخاص العنف السائد بأنه يشكل القتال الأعنف منذ عام ٢٠١٤ بين القوات الإسرائيلية ومقاتلي حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية. وذكر أيضاً أنه على الرغم من أن غزة لا تزال تحظى باهتمام كبير، فإن الحالة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، هي مصدر قلق متزايد. وشدد على أن بناء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني بموجب

القانون الدولي، وما زال يشكل عقبة كبيرة أمام السلام، مشيراً إلى أن السلطات الإسرائيلية كانت قد هدمت أو صادرت ٤٠ مبنى فلسطينياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى إلى تشريد ٣١ شخصا.

وذكر المفوض العام للأونروا أنه كان هناك دعم ملحوظ للوكالة في عام ٢٠١٨، مشيراً إلى أن ٤٢ بلداً ومؤسسة كانت قد زادت من مساهماتها نحو العجز البالغ ٤٤٦ مليون دولار. وأفاد بأن آلاف الشباب أصيبوا بجروح وأن المئات قتلوا منذ آذار/مارس ٢٠١٨، بينهم ١٤ فتى وفتاة تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٦ سنة من طلاب مدارس الأونروا. وكرر الدعوة إلى احترام القانون الدولي الإنساني وأدان استهداف المدنيين.

وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ القلق إزاء الحالة الراهنة. وكرر بعض الأعضاء أيضاً أن صيغة الدولتين هي الحل الأنجع والأكثر قابلية للاستمرار وأن الأونروا لا تزال تتسم بأهمية حاسمة وتحتاج إلى الدعم. وأعقبت الإحاطة مشاورات مغلقة.

اليمن

في ١٥ أيار/مايو، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة بشأن الحالة في الشرق الأوسط (اليمن). واستمع المجلس إلى إحاطات من المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن مارتن غريفيثس؛ ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارتن لوكوك؛ والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) هنرييتا فور؛ والممثل الدائم لبيرو غوستافو ميسا - كوادرا بصفتها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

وقدم المبعوث الخاص تقريراً إلى المجلس عن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق الحديدة حيث نشرت حركة أنصار الله قواتها لأول مرة من ميناء الحديدة والسليف ورأس عيسى تحت مراقبة الأمم المتحدة. وشدد على أن هذا الانتشار ليس إلا بداية، وأعرب عن ثقته في أنه ستعقبها إجراءات ملموسة من الأطراف من أجل الوفاء بالتزامها بموجب اتفاق ستوكهولم. ودعا الطرفين إلى الاتفاق على الخطة العملية للمرحلة الثانية، بحيث يمكن مواصلة عمليات إعادة انتشار القوات في الحديدة. ثم أبلغ أن الطرفين سيقومان برصد جميع عمليات الانتشار والتحقق منها والإبلاغ عنها على النحو المتفق عليه، وذلك من خلال لجنة تنسيق إعادة الانتشار.

وأطلع وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ المجلس على مستجدات الوضع الإنساني العام حيث لا يزال شبح انعدام الأمن الغذائي الحاد يلوح في الأفق، إذ ما زال يعتمد ١٠ ملايين يمني على المساعدات الغذائية الطارئة للبقاء على قيد الحياة. وأفاد أيضاً بأن وباء الكوليرا تفشى مجدداً حيث تأثر ٣٠٠ ٠٠٠ شخص حتى الآن في عام ٢٠١٩، مقارنة بـ ٣٧٠ ٠٠٠ حالة في عام ٢٠١٨. وأكمل. وقدم أيضاً إحاطة إلى المجلس بشأن التحديات الراهنة التي يواجهها التصدي للوباء، واستعرض ما تحقق من تقدم. وفي نهاية الإحاطة الإعلامية التي قدمها، أكد أن التمويل هو المسألة الأكثر إلحاحاً، ودعا المجلس إلى حث الجهات المانحة على صرف التعهدات التي أعلنت عنها في جنيف في شباط/فبراير ٢٠١٩.

وسلّطت المديرية التنفيذية لليونيسف الضوء على معاناة الأطفال في النزاعات المسلحة، حيث أن هناك ٣٠٠ ٧ طفل قتلوا أو أصيبوا بجروح خطيرة، وعانى ٣٦٠ ٠٠٠ طفل من سوء التغذية الحاد منذ

اندلاع القتال في اليمن منذ أربعة أعوام. وأبلغت المجلس أيضاً عن عدد الأطفال الذين قضوا بسبب الكوليرا، وعن نسبة الأطفال الذين تم تجنيدهم واستخدامهم كجنود، والعدد الكبير من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، وكذلك الأعمال التي اضطلعت بها منظمة اليونسيف في اليمن.

وقدم الممثل الدائم لبيرو تقريراً إلى المجلس عن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) وبخاصة عن الزيارة التي قام بها مؤخراً، بصفته رئيس اللجنة، إلى عمان والرياض ومسقط وطهران في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وذكر أن معظم أعضاء اللجنة وعضوين من فريق الخبراء شاركوا في الزيارة أيضاً، وأن الزيارة كانت الأولى من نوعها التي قام بها رئيس اللجنة.

وأحاط أعضاء المجلس علماً بالتقرير، وبخاصة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق الحديدة. وأعربوا عن دعمهم لعمل المبعوث الخاص، ودعوا الطرفين إلى التنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم. وأعربوا أيضاً عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية، وبخاصة فيما يتعلق بتفشي وباء الكوليرا. وأدلى ممثل اليمن ببيان أيضاً أمام المجلس.

وبعد الإحاطة مباشرة، عقد المجلس جلسة مشاورات مغلقة للاستماع إلى إحاطة قدمها الفريق مايكل لوليسغارد فيما يتعلق بتفاصيل تنفيذ اتفاق الحديدة. وتكتسب الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة اهتماماً خاصاً لدعم اتفاق الحديدة لمواصلة رصد إعادة انتشار القوات، والجهود التي يبذلها الفريق من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن مفهوم لعمليات المرحلة الثانية من إعادة انتشار القوات من مدينة الحديدة.

أوروبا

البوسنة والهرسك

في ٨ أيار/مايو، أجرى مجلس الأمن أيضاً مناقشة بشأن البوسنة والهرسك. واستمع إلى إحاطة من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك فالتين إنزكو. وقدم الممثل السامي تقريره الأخير عن آخر تطورات الحالة في الميدان، والاستفزازات التي طال أمدها بين الأطراف، وأهمية امتثال سلطات البوسنة والهرسك للاتفاق الإطاري العام للسلام. وحث أيضاً البوسنة والهرسك على احترام اتفاقات دايتون للسلام وإجراء انتخابات في موستار.

وأعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء التقدم البطيء جداً في تشكيل حكومة على مستوى الولايات، وتناقص سيادة القانون، والاستفزازات التي طال أمدها بين الأطراف.

قبرص

في ٢ أيار/مايو، أجرى المجلس مشاورات مغلقة بشأن مسألة قبرص، واستمع إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين ميروسلاف ينتشا. وقدم الأمين العام المساعد آخر تقرير للأمين العام عن بعثته للمساعدة في الحميدة في قبرص (S/2019/322)، الذي يشير إلى أن الطرفين لم يتوصلا بعد إلى اتفاق بشأن الإطار المرجعي كأساس لإجراء مفاوضات مجددة موجهة نحو تحقيق النتائج.

وفي أعقاب الجلسة، أصدر المجلس ورقة معلومات للصحافة، شدد فيها على الحاجة الملحة للتوصل إلى تسوية، وحث الجانبين على القيام بجملة أمور منها التوصل إلى اتفاق بشأن إطار مرجعي كأساس لإجراء مفاوضات مجددة موجهة نحو تحقيق النتائج.

رسالة من الممثل الدائم للاتحاد الروسي (S/2014/264)

في ٢٠ أيار/مايو، طلب أحد أعضاء المجلس عقد جلسة بشأن قانون اللغة الأوكرانية. وأثناء تصويت إجرائي على جدول الأعمال طلبته إحدى الدول الأعضاء، لم يحصل الاقتراح على الأصوات التسعة اللازمة.

أمريكا اللاتينية

فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

بناء على طلب بعض أعضاء المجلس، أجرى المجلس مشاورات في إطار البند المعنون "أي مسائل أخرى" في ١٤ أيار/مايو. ونوقشت في الجلسة الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

مسائل مواضيعية ومسائل أخرى

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: التدريب وبناء القدرات

في ٧ أيار/مايو، أجرى مجلس الأمن مناقشة وزارية مفتوحة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بعنوان "الاستثمار في السلام: تحسين سلامة وأداء حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة". وترأست الجلسة وزيرة خارجية إندونيسيا.

وأدلى الأمين العام بملاحظات استهلاكية في النقاش سلط فيها الضوء على أهمية التدريب على إعداد حفظة السلام للمهام الحيوية وتحسين أدائهم في بيئة متزايدة التعقيد والعداية. وذكر أيضاً أنه قد وُضع إطار لتقييم معايير الأداء والتدريب على القيادة.

وقدم قائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الفريق إلياس رودريغس مارتينس فيلهو، ومدير أمانة منتدى التحديات الدولي بيورن هولبرغ إحاطة إلى المجلس. وأكد مجدداً على أهمية التدريب الخاص بالبعثات، فضلاً عن البناء على ممارسات السلامة والأمن والأداء الحسنة. وأكد مدير أمانة منتدى التحديات الدولي أيضاً على الحاجة إلى تشجيع البلدان المساهمة بقوات على نشر مزيد من النساء.

وقدم أكثر من ٦٠ من ممثلي الدول الأعضاء مداخلات خلال المناقشة المفتوحة التي أعقبت ذلك. وسلطوا الضوء على العديد من المسائل، من بينها الاتجاه نحو خفض ميزانيات حفظ السلام الأمر الذي يضر بأداء عمليات حفظ السلام، والتهديدات الناشئة من قبيل استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والهجمات التي تستهدف أفراد حفظ السلام، فضلاً عن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وإضافة إلى ذلك، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (S/PRST/2019/4). وفي البيان، رحب المجلس، في جملة أمور، بالجهود التي يبذلها الأمين العام من خلال مبادرته المعنونة "مبادرة العمل من أجل حفظ السلام"، وسلم بالقيمة المضافة لإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فيما يتعلق بالتدريب وبناء القدرات.

حماية المدنيين في النزاعات المسلحة

في ٢٣ أيار/مايو، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، استناداً إلى تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2019/373).

وقدم ما مجموعه ٨٢ ممثلاً من الدول الأعضاء، بما في ذلك على المستوى الوزاري، و ٥ منظمات دولية وإقليمية ملاحظات في المناقشة المفتوحة. وقدم إحاطة كل من الأمين العام ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيتر ماورر والمدير التنفيذي لمركز حماية المدنيين في حالات النزاع فيديريكو بوريو.

وعرض الأمين العام تقريره عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وأشار إلى التقدم الملموس الذي أحرز في الخطة المذكورة على مدى السنوات العشرين الماضية، بما في ذلك تعزيز الإطار المعياري وتعميم ثقافة الحماية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. غير أنه شدد على أن الحالة الراهنة لحماية المدنيين تشبه بصورة مأسوية الحالة التي كانت سائدة قبل ٢٠ سنة.

وفي الوقت نفسه، أكد رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر على أن العمل الإنساني يتكيف مع الاحتياجات المتغيرة للناس. وفي الإحاطة الإعلامية الأخيرة، شجع المدير التنفيذي لمركز حماية المدنيين في حالات النزاع جميع الدول الأعضاء على اعتماد وتنفيذ سياسات وطنية بشأن حماية المدنيين، تستند إلى التقدم المحرز في تلك الجهود المبذولة في بلدان متعددة من مناطق مختلفة.

وأعربت الدول الأعضاء عن آرائها بشأن الأولويات الرئيسية والتدابير العملية الممكنة اتخاذها من أجل المضي قدماً في المناقشة بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وأبرزت أهمية تحسين الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وكفالة المساءلة عن انتهاكهما. ولذلك جرى حث المجلس على ضمان الدعم السياسي من أجل التنفيذ الفعال لقراراته.

ومن الأولويات الرئيسية الأخرى التي أبرزتها بعض الدول الأعضاء، المشاركة مع المجتمعات المحلية والمتضررة والمساءلة وولاية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بشأن حماية المدنيين، وحماية الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة، وكذلك وضع وتنفيذ أطر السياسات الوطنية المتعلقة بحماية المدنيين.

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

في ٣٠ أيار/مايو، أجرى مجلس الأمن مشاورات غير رسمية للنظر في التقرير الفصلي المقدم من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦).

وقدم الرئيس إحاطة إلى المجلس عن أنشطة اللجنة للفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٩.

لجان مجلس الأمن المنشأة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) والقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

في ٢٠ أيار/مايو، عقد مجلس الأمن اجتماعاً مشتركاً بين لجان ثلاث هي اللجنة المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وناقش المجلس في تلك الجلسة التعاون بين اللجان الثلاث في مواجهة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى جهات من غير

الدول. واستمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الدائم لإندونيسيا بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) ورئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وقدم الممثل الدائم لبيرو إحاطة بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وباسم رؤساء اللجان الثلاث، قال الممثل الدائم لإندونيسيا إن اللجان وأفرقة الخبراء التابعة لكل منها تتشاطر فهم خطورة التهديد الذي يشكله الإرهاب والتحديات التي يفرضها الإرهابيون ومنظماؤهم. ولذلك، ستواصل اللجان توعية الدول الأعضاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإجراء زيارات مشتركة، وعقد اجتماعات مشتركة. وهي سوف تواصل تعزيز التعاون والتنسيق الفعال فيما بينها، حيثما كان ذلك مناسباً وممكناً، بدعم من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الرصد وفريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وأكد الممثل الدائم لإندونيسيا أيضاً التكامل بين اللجان الثلاث، مكرراً تركيز اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها وما يتصل بها من مواد إلى جهات من غير الدول. وسلط الضوء أيضاً على تبادل المعلومات، والتنسيق بين اللجان الثلاث بشأن الزيارات إلى البلدان، في إطار ولاية كل منها.

ومع الإشادة بالعمل الهام الذي تقوم به اللجنة المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) في التكيف مع التهديد ومواكبة وتيرة، أعرب أعضاء المجلس أيضاً عن قلقهم من أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية/داعش) هو في طور التحول إلى شبكة سرية على الرغم من النكسات الإقليمية التي يتكبدها. وأعرب بعض أعضاء المجلس أيضاً عن القلق إزاء التهديدات الجديدة التي يشكلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون إلى بلدانهم الأصلية أو المنتقلون إلى مكان آخر. وأكد أعضاء المجلس على ضرورة أن تواصل اللجان الثلاث العمل معاً لبلوغ الأهداف المكلفة بتحقيقها.

جلسة ختامية غير رسمية

عقدت رئيسة مجلس الأمن جلسة تحاور ختامية غير رسمية على غرار جلسات توليدو في ٣١ أيار/مايو. وقدم الممثلون الدائمون لإندونيسيا وبولندا وبيرو وغينيا الاستوائية والكويت إحاطات عن أنشطة المجلس المضطلع بها خلال رئاسة إندونيسيا في أيار/مايو.

واستمع إلى الإحاطة أكثر من ٥٠ بلداً. وفي جلسة التحاور التي تلت ذلك، سلط ممثلو البلدان الضوء على العديد من المسائل الهامة التي نوقشت في أيار/مايو، بما في ذلك المناقشة المفتوحة بشأن عمليات حفظ السلام وحماية المدنيين، فضلاً عن الحالة في ليبيا. وأعرب ممثلو البلدان أيضاً عن تقديرهم لدور الأعضاء غير الدائمين في شتى مداولات المجلس.